فاطلق على ما ذكر لما انهم كانوا يقضون نهاره في وظم
كلامه بقاء الكراهة وان غسل وهو كذلك لبقاء
استعداده كالاكل في اناء بول بعد غسله قاله
الزركشي ولا يلزم من ندبه غسله زوال الكراهة
بل يكون وان غسل لكنها اخف مما قبله فلعل طلب
الغسل لتخفيفها بخلاف المتنجس بغيره حيث لا
استعذار فيه بعد الغسل فتزول كراهة الرمي به
بغسله اذ لا رمي معنى لطلب غسله الا زوالها
ومن المواضع النجسة اي المتنجسه ومن الجمرات
بفتح الجيم والميم وفي نسخة شرح الرملي بزيادة ه
الالف وهو من تحريف الكتاب الآن كان متعددا
باعتبار تعدد الماخوذة التي رماها هو وغيره
لانه روي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما
موقوفا عليه لفظا مرفوعا حكما لان مثله لا يقال
من قبل وقد جاء مرفوعا لفظا لكنه ضعيف رواه
الدارقطني والبيهقي قال وروي من وجه ضعيف
ايضا من حديث ابن عمر موقوفا وانما هو مشهور
عن ابن عباس موقوفا عليه انتهى وبما ذكرناه ثبت
صحته عن النبي صلى الله عليه وسلم ويؤيده ما في المستدرك
من حديث ابي سعيد الخدري قال ما تقبل من حصى
الجمار رفع وقال صحيح الاسناد قال المحب الطبري
وهذا حق لا شك فيه قال ما تقبل ابضم اوله
وكسر ثالثه رفع بالبنا لغير الفاعل ايضا وقد

منها كذا في بعض النسخ

شاهد

شاهد ذلك كرامة شيخ المحب الطبري القسطلاني
امام المقام الابراهيمي قبل المحب وملم يتقبل ترك
بينهما ما بني له ما قبلهما ولو لاذ لكم لسد ما بين الجبلين
وهو احد ايات مني ايام الحج وهي خمس جمعتها في قولي
واي مني في الحج خمس قوله لها جميع الحج لجواز الحذا
ومنع حذاة عطف لحم بارضها ومنع ذباب من طعام يريدها
وقلة وجدان البعض به كذا ورفع حصى المقبول لا من يشار
وزاد بعض اصحابنا فكره اخذها من جميع مني
لانتشار رمي فيها ولم يتقبل وظم كلام
المعم كغيره ضعفه وهو ظاهر لم يتحقق الانتشار
لذلك احتمل والاكره جزما لانه كالاخذ من المرمى حيث
صاحب الضياء في ترجيح المحكي بقيل على اطلاقه بل
زاد انه لو اخذه من غير مني بحيث لا يفي من
انتشار الحصى اليه انجهت الكراهة لوجود العلة
وفيه بعد لما ان الاصل عدم الانتشار قال واما جاز
الرمي بحجر رمي به دون الوضوء بما مستعمل لان الوضوء
بالماء اتلاف له كالعتق فلا يتوضا به مرتين كما لا يعتق
عبد في الكفارة مرتين والحجر كالثوب في ستر العورة
يجب ان يصلي فيه صلوات ولو رمي بكل ما ذكرنا
كره جاز قال الشافعي رحمه الله ولا اكره غسل
حصى الجمار بل لم ازل اعمله واحبه احتياطا
للعبادة ليلا يكون الرمي الا بما لم من النجاسة
قال في الضياء ويؤخذ منه انه لو شك في نجاسته

قال الشيخ عبد الرؤف في شرح مختصر
ابن حجر واستشهد لقوله بشاهد
حسي وهو ما على القبل المنسوب
لابن لهب مع انه حدث من
قريب ولا عبرة بالنادر
كرامة بخلاف من يجتمع
عنده نحو سبعين من لدن ابراهيم
عليه السلام الى الآن وهو برهان
عظيم على ان المقبول يوضع
وان المردود اهل كما يعرفه
من شاهد الوجود عند الجمار
فسبحان الله ما اكثره عبد
الرؤف بحروفه

في السنن ريتب
هذا القبل الذي يدعى حجارة
باب الشيكة ليس بعيب
ابن لهب اه قال شيخنا
الشبراملسي بعد ما ذكر وانما
هو قبل اللعين القرطبي
الذي قتل بمكة الا فاعيل
اه اه سيد احمد على الحنفي

الموجود في النسخ
كرهناه فتدبر